

لا تزال حوادث غرق الأطفال في المسابح المنزلية مشكلة مؤرقة وتتجدد أخبارها كل صيف، وتختلف ضحايا أرباب مسابح طيش طفولتهم إلى السباحة دون الإكتراث بإجراءات السلامة، لا سيما في ظل إهمال الرقابة عليهم من الأسر.

«البيان» طرحت القضية، القيمة المتجددة، على مسؤولين في إدارات الدفاع المدني والبلديات، والإسعاف وأولياء أمور وقانونيين للخروج بحلول لوقف نزيف غرق الأطفال في المسابح المنزلية، وخرجت 20 طوق نجا يمكن في حال الاهتمام بها محاصرة الظاهرة، كما جاءت «البيان» مؤخرًا استطلعا لآراء القراء حول سبل تطوير الظاهرة أكد أغلبهم أن تطوير حوادث غرق الأطفال في المسابح المنزلية يحتاج لتكثيف الرقابة عليهم.

وتتمثل هذه الاحتياطات في: وضع سياج آمن حول المسابح في المنازل لمنع الأطفال من الدخول إليها بمفردهم، وأن تكون أرضية المسابح مانعة للانزلاق، وأن تكون أرضيات المسابح ذات لون فاتح، وقفل الأبواب المؤدية إلى أحواض السباحة في حال عدم استخدامها، وتزويد المسابح بسلاسل ثابتة ومقابض معدنية موزعة على محيطها، وعدم تشغيل أولياء الأمور بالهواتف أثناء ممارسة أبنائهم السباحة، وتزويد الأطفال بأطواق وأدوات وسترات النجاة أثناء السباحة، وتعليم الأطفال مهارات البقاء على قيد الحياة في الماء من خلال دروس السباحة، وكذلك تعلم أولياء الأمور مبادئ الإسعافات الأولية، وعدم الاهتمام بالشكل الجمالي لحوض السباحة على حساب اشتراطات الوقاية والسلامة، وتغطية المسابح بشبك في حالة عدم استخدامه لعدم تسلم الأطفال إليه، وعدم ترك الأطفال الصغار في المسابح بمفردهم ودون مراقبة ولو للحظة واحدة، وضرة اللصاق فوراً بالإنقاذ المدني والإسعاف في حالات الطوارئ، منع دخول الأطفال دون 3 سنوات إلى المسابح، وإدخال تعديلات على شروط اعتماد بناء المسابح المنزلي، واعتماد جميع مخططات أحواض السباحة العامة والخاصة قبل البدء ببناء المسابح، وتكثيف توعية الأسر من قبل الجهات المعنية حول إجراءات السلامة، تكثيف الأبناء بأهمية ارتداء المسابح المنزلية مع وجود ولي أمر يهتم بهم وبتابعهم، وتزويد منطقة الأحواض المنزلية بكاميرات، وفي حالة كان حوض السباحة في مكان مغلقة يجب توفير تهوية جيدة للمكان.

تفادي الأخطار

وأكدت القيادة العامة للدفاع المدني بوزارة الداخلية أهمية اتخاذ الاحتياطات اللازمة التي تكفل تفادي الأخطار التي تهدد الأطفال من وجود المسابح في حدائق المنازل، والتي تم تشييدها لغرض الاستمتاع، مشددة على أن مسؤولية السلامة العامة في المسابح الخاصة، والتي يتم إنشاؤها في المنازل، تقع على عاتق صاحب المسابح، وأن أي حادث يقع فيه يتحمل مسؤوليته كونه ضمن المنشأة المملوكة له.

إسعاف دبي

بدوره، أكد خليفة الدراي المدير التنفيذي لمؤسسة دبي لخدمات الإسعاف أن المؤسسة تلقت 66 بلاغ غرق في عام 2019، مشدداً على أهمية مراقبة الأبناء، وخاصة الأطفال، وعدم السماح لهم بالذهاب إلى المسابح بمفردهم، خاصة في حال عدم وجود مرافق للمسبح خوفاً من الغرق، وشدد الدراي على ضرورة تواجد الأرباب والمشرئين على أحواض السباحة في الأبراج السكنية لتعليم وتدريب الأطفال المبتدئين، لتجنب تعرض الأطفال للغرق، كذلك مراقبة المسبح عن كثب من قبل هؤلاء المديرين.

20

طوق نجاة لحماية الأطفال من الغرق في المسابح المنزلية



ارتداء تلك المسابح المنزلية مع وجود ولي أمر يهتم بهم ويتابعهم.

«الداخلية»:

مسؤولية السلامة على عاتق صاحب المنزل

خليفة الدراي:

ضرورة وجود مراقبين ومشرفين على أحواض السباحة في الأبراج السكنية

أعضاء في «الوطني» يطالبون بإدخال تعديلات على شروط اعتماد بناء المسابح المنزلية



موزة العامري



فرار الفالاسي

يعلمون ما تحويه تلك المسابح من مخاطر على الأبناء من ارتدادها من دون رقيب. وأضاف: إن أغلب تلك المسابح يتم بناؤها على أساس من البحث عن أرضح الأمان، وتحليلها أهمية أتباع وسائل أمنية ضرورية في بنائها، واشتراطات السلامة لمنع حدوث حالات الغرق، ومن هذه النقطة أشير إلى تلك الشركات والمقاولين العاملين في هذا المجال إن يتم إلزامهم من قبل الجهات المختصة بضرورة تصميم تلك المسابح على أساس من المصاير وشروط الأمن والسلامة وإبراز شهادة تثبت ذلك عند إنجاز المشروع.

وأفاد الفالاسي: إن مسؤولية غرق الأطفال تقع على عاتق أولياء الأمور بالدرجة الأولى، فلذا أطالبت أولياء الأمور بأهمية تطبيق الرقابة الصارمة على أبنائهم في حيازتهم من خطر الغرق والحفاظة على أرواحهم، كي لا تكون ظاهرة تنكر وتؤثر على النسيج الوطني والمجتمعي. وتابع: وما نجد من الضرورة بمكان أن من المهم تكثيف الجهات المعنية توعيتها للأسر عبر آليات التعامل مع المسابح وإجراءات السلامة المهمة، وتثقيف الأبناء بأهمية

5 خطوات لإنقاذ الغريق

قالت الدكتورة مريم المنصوري المختصة بإسعاف الطب الطارئ في مؤسسة دبي لخدمات الإسعاف: إن الطريقة الصحيحة في إنقاذ الغريق تتضمن 5 خطوات:

أولاً: الاستعانة بالمختصين الموجودين في الشواطئ والمسابح.
ثانياً: الاتصال بالإسعاف على 999 أو 998 للتبليغ عن حالة الغرق.
ثالثاً: إذا كان الشخص يرغب بمساعدة الغريق فيجب أن يكون مجيداً للسباحة ومؤهلاً في عمليات الإنقاذ.

رابعاً: أن عملية الإنقاذ تكون عن طريق مسك الغريق بقوة من الخلف وسحبه للأعلى أثناء السباحة.
خامساً: عند وصول الغريق للشاطئ يجب التأكيد من 3 علامات هي: استجابة المريض والتنفس والنض، وفي حالة عدم وجودها، وإذا كان الشخص مؤهلاً يبدأ بإجراء الإسعافات الأولية، وإذا كان غير مؤهل، فيجب الاتصال بمؤسسة دبي لخدمات الإسعاف على رقم 999، ولدينا مرشدون يوجهون بالإجراءات الصحيحة في الإسعافات الأولية لحين وصول سيارات الإسعاف، ويجب أن نعلم أن الوقاية خير من العلاج فيرجى اتباع إرشادات السلامة في المناطق الترفيهية.

وأشارت الدكتورة مريم المنصوري إلى أن هناك ثقافة شائعة لدى معظم الناس لكيفية إنقاذ الغريق، وهذه الطريقة خطأ، ويمكن أن تؤدي لمضاعفات وألأسف وفاة الغريق، ومعظم الناس في حالات الغرق يقومون برفع رجل الغريق، بحيث يكون رأسه في الأسفل طناً منهم أن هذه الطريقة تساعد في التخلص من المياه، التي ابتلعها وهذه طريقة خطأ.

من جراء جائحة «كورونا» والتي أثرت العديد بالبقاء في المنزل، فضلاً عن دخول فصل الصيف وما يصاحبه عادة من ارتفاع في درجات الحرارة، ساهم في زيادة الإقبال على السباحة في المسابح المنزلية، وعلى الرغم من أهمية ممارسة رياضة السباحة لجميع أفراد المجتمع، إلا أنها قد تتحول إلى مواقع خطر تعرض بالأطفال، وذلك في حال عدم اعتماد أسهم وإهمالهم بأواجباتهم في متابعة أبنائهم.



مريم المنصوري

أولياء أمور: الإهمال وسوء تصميم المسابح أبرز أسباب الغرق



أوضح عدد من أولياء الأمور بأنه مع حرص الأسر على إنشاء مسابح منزلية إزاء الحرارة الشديدة في فصل الصيف ينبغي في المقابل الوعي التام بالاحتياطات التي يتعين عليها اتخاذها لحماية أطفالها من الغرق، والتي يتمثل أهمها توافر شروط الأمن والسلامة في تصميم وإنشاء المسابح المنزلية في مساكن الأقال، مشيرين إلى أن إهمال بعض الأسر لأبنائهم داخل المسابح يتربح على عرش الأسباب، بالإضافة إلى سوء التصميم الهندسي لبعض المسابح المنزلية.

ودعا سالمين الشامسي الأسر التي تملك أحواض سباحة في منازلهم إلى تشديد قبضة الرقابة على أطفالهم ومراقبتهم على مدار الساعة وتعزيز الإجراءات الوقائية واتخاذ احتياطات السلامة وتوعية أفراد الأسرة وتحذير أطفالهم من خطورة ارتداد المسابح غير المناسبة لأعمارهم. وأضاف: قمت بإنشاء حوض سباحة في منزلي محفوقاً بنظام السلامة واشترطتها، كما أن أبنائي من دون وجودي لا يتمكنون مطلقاً من النزول للحوض أو استخدامه، وأقترح على الأسر بأن تحرص على نظافة سطح الحوض بعد السباحة بمادة تتحمل الأوزان، أو إحاطة الحوض المنزلي بسور بهدف الحفاظ على أمن وسلامة الصغار في البيت.

رصد حوض السباحة
أكد سالم محمد الكعبي على أنه قام برصد حوض السباحة بردم منزله خاصة بعد تكرار نزول الصغار للحوض بلا رقابة، وذلك خوفاً من إمكانية تعرضهم للغرق، ودعا الكعبي إلى ضرورة قيام الجهات المختصة والمعنية برصد تصميم حمامات السباحة المنزلية بحيث تضمن كافة اشتراطات الأمن والسلامة، واشتراط وجود الحاجز على المقاولين عند إنشاء تلك المسابح، ونوه إلى نقطة مفادها ضرورة أن تقيد كل أسرة بفترة لحماية أطفالها من خطر الغرق.

وقال سعيد القيسي: أرى أنه من الضروري بأن تضمن تلك المسابح على حاجز يوقفها بحيث يمنع فيها من سهولة وصول الصغار إليها وذلك في شكل مسابح مغلقة تماماً، الأمر الذي يسجلون فعلياً دون سقوط الأطفال فيها في حال غفلة الأهل عنهم.

وأشار علي الساعدي إلى أهمية وعي الأسر إلى ماهية التقيد بمعايير وشروط السلامة العامة في حال يكون أفراد الأسرة أو حتى بعضهم ملمين بالسباحة. وأكد حرب الحاجمة الظاهري على أنه تكرر حوادث غرق الأطفال خلال فصل الصيف، فإهمال ذوي الأطفال في متابعتهم ومراقبتهم عن قرب يؤدي حتماً إلى غرقهم وموتهم، وأضاف الظاهري: حرصت كل الحرص على توفير اشتراطات الأمن والسلامة في حوض السباحة في منزلي، وذلك من خلال تحديد عمق معين، وفي حال استخدامه من قبل الأبناء فإنه تكثف الرقابة فوراً، وأرى أن تغسل الحوض بشكل دوري بلكور خاص لتعقيمهم من البكتيريا، ومنع تشكل الطحالب فيها.



سالمين الشامسي



حارب الظاهري



علي الساعدي



سالم الكعبي

50

مليمتراً بين قاع السور والأرض المحيطة إذا كانت غير صلبة

100

مليمتراً بين قاع السور ووسط الأرض المحيطة إذا كانت صلبة

300

مليمتراً على الأقل بعد التركيبات الداخلية عن السور

1.80

متر ارتفاع السور في حال وجود تركيبات خارجية قريبة منه

1.20

متر على الأقل بعد أي هياكل خارجية عن السور

25

مليمتراً بين قاع السور ومحيط الحمام بالسور القابلة للزلاية

15

درجة زاوية ميل السور باتجاه حمام السباحة

1.20

متر الحد الأدنى لارتفاعات الأسوار المحيطة بحمامات السباحة

قانون

5000



موزة الشويبي

أوضحت موزة الشويبي نائب مدير جمعية الإمارات لحماية الطفل في وزارة تنمية المجتمع، أن المادة 56 من قانون حقوق الطفل تنص على أن تنسق السلطات المختصة والجهات المعنية مع وزارة تنمية المجتمع، لتحديد المعايير والمواصفات الهندسية الخاصة، وقوانين البناء، واشتراطات السلامة والأمان، التي تحمي الطفل من أي نوع من الأذى، على أن تحدد اللائحة التنفيذية الضوابط اللازمة لذلك، وأضاف أن المادة نصت على وضع الضوابط والإجراءات اللازمة لسلامة الطفل في الأماكن العامة والترفيهية ووسائل النقل، وتحدد اللائحة التنفيذية هذه الضوابط والإجراءات المطلوبة. وتابعت أن «المادة 60 تنص على أن يعاقب بالحبس أو الغرامة التي لا تقل عن 5000 درهم، كل من خالف حكماً من أحكام البند الثاني من المادة 35 من قانون حقوق الطفل وديمية»، موضحة أن الجهات المختصة في الدولة تتحمل مسؤولية الرقابة على أحواض السباحة، والتأكد من تطبيق معايير الأمن والسلامة فيها، لتفادي تكرار وفاة الأطفال غرقاً داخلها.

وأشارت إلى أنه في حال إنشاء حوض سباحة في الفلل السكنية، فإن على مالك المنزل إغلاق منزله، وعدم تركه مفتوحاً لدخول الأطفال لحوض السباحة.

35



علي ضاحي

قال المحامي والمستشار القانوني علي مصبح ضاخي إن قانون الطفل «وديمية» ينص على حماية الطفل من كافة مظاهر الإهمال، مشيراً إلى أن القانون نص على أن: السلطات المختصة والجهات المعنية تحافظ على حق الطفل في الحياة والبقاء والنماء، وتوفير كل الفرض اللازمة لتسهيل ذلك، كما تجعل على حماية الطفل من كل مظاهر الإهمال والاستغلال، وسوء المعاملة، ومن أي عنف بدني ونفسي. جدير بالذكر أن المادة 35 من قانون حقوق الطفل «وديمية» نصت على أنه يحظر على القائم على رعاية الطفل تعرضه للبيد أو التشريد أو الإهمال، أو اعتياد تركه دون رقابة، أو متابعة، أو تخلي عن إرشاده وتوجيهه، أو عدم القيام على شؤونه، أو عدم إلحافه بإحدى المؤسسات التعليمية، أو تركه في حالة انقطاعه عن التعليم في دون موجب خلال مرحلة التعليم الإلزامي.

واجبات

شدت دائرة التخطيط العمراني والبلديات في أبوظبي على مسؤولية مشغل حوض السباحة وواجباته التي تتمثل في عدم تشغيل حوض السباحة بدون الحضور على ترخيص، وتشغيل الحوض وملحقاته وصيانته بشكل دوري، ووضع خط بلون مختلف وواضح سمكه 10 سم على الجدار الداخلي للحوض عند نقطة تغير عمق الحوض وعند مستوى عمق يبلغ 1.50 متر، وعند الدرج المصغور بالماء، وتركيب بالوعات الصرف الرئيسية، وتجهيز الحوض بدرج أو سلم رأسي واحد على الأقل، وتثبيت السلم والحواجز.

مواصفات

أكدت بلدية دبي أن إدارة الصحة والسلامة لديها تقوم باعتماد جميع مخططات أحواض السباحة العامة والخاصة في الإمارة قبل البدء ببناء المسابح، وذلك لضمان اتباع أعلى مواصفات ومتطلبات الصحة والسلامة في المسابح، والتي تشمل أبعاد المسبح، العمق، متطلبات السلامة اللازمة، النظافة والفلترة والتعقيم في فترة البناء، مع العلم بأن الخدمة متوفرة في الموقع الإلكتروني للبلدية، ويمكن التقديم عليها وفق المتطلبات والإجراءات المعلنة. وتحرص البلدية على إعداد وتنفيذ حملات توعية وبشكل مستمر ودوري لتوعية المجتمع بالإرشادات الواجب اتباعها في أحواض السباحة.

شرطة أبوظبي

تحدّر من تجاهل تعليمات السلامة

أكدت شرطة أبوظبي أن غرق الأطفال بالمسباح أكثر مسببات المشكلات النفسية للأولاد والمحيطين بهم، محذرة من اللامبالاة وتجاهل تعليمات السلامة في هذا الشأن.

وحذرت الأسر من خطورة ترك الأطفال من دون رقابة في المسابح مؤكدة ضرورة مراقبتهم وتكثيف الرقابة عليهم تحجياً لوقوع حوادث الغرق.

وأوضحت أن الإهمال يعد سبباً رئيساً في حوادث غرق الأطفال ما يتطلب عدم الانشغال عنهم، مشيرة إلى ضرورة تزويد المسابح بسلاسل ثابتة ومقابض معدنية موزعة على محيطها.

وأضافت إن كثيراً من حوادث غرق الأطفال تحدث بسبب استخدامهم أحواض السباحة بمفردهم وإهمال الأسرة مراقبتهم في عمق الماء وعدم الإلمام بالسباحة والتعرض للانزلاق من الأرضية المحيطة بحوض السباحة وعدم وجود سياج حول الأحواض.

وذكرت أن ترك الأطفال دون 3 سنوات بمفردهم في مسابح المنازل أو المياني والمرافق المختلفة يعرضهم لحوادث الغرق مؤكدة أهمية أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار حفاظاً على سلامتهم.

وأكدت ضرورة ارتداء معدات السباحة وتزويد الأطفال أطواقاً وأدوات وسترات النجاة أثناء ممارسة السباحة.

توصيات البيان

01 تشديد معايير اعتماد المسابح المنزلية

02 تكثيف حملات التوعية للأسر والأطفال

03 تشديد العقوبة على الأسر المهملة لأبنائنا في المسابح

04 التفتيش الدوري على المسابح للتأكد من إجراءات السلامة

05 ربط ترخيص إنشاء المسكن بوضوابط أمان المسابح المنزلي إن وجد

06 إجراء دورات إسعافات أولية للأسر.

شرطة دبي:

صفر حالات منذ بداية العام



حذر المقدم علي عبد الله القصب النقبني، رئيس قسم الإقنات البحري في شرطة دبي من خطورة ترك الأطفال الصغار من سن عامين حتى 10 سنوات دون رقابة للنزول إلى المسبح، مما يعرضهم للغرق وقفان حياتهم في لحظات، وقال إنه لم تسجل أية حالات غرق للأطفال في المسابح المنزلية منذ بداية العام وحتى نهاية شهر يوليو الماضي، وذلك بسبب ظروف جائحة كورونا التي فرضت على الجميع التواجد في المنزل طوال الوقت مما يعني وجود رقابة مباشرة من الأهل على أبنائهم، منوها إلى أن الإهمال ومخالفة المواصفات في إنشاء المسابح المنزلية وعدم توفير أساسيات الوقاية والسلامة، أهم أسباب وقوع حوادث غرق الأطفال في منازلهم سواء داخل الفلل أو البنايات أو المجمعات السكنية.

وأضاف المقدم النقبني ضرورة وجود شخص مرافق للطفل أثناء دخول المسبح، كذلك ضرورة عمل أسوار عالية وحواجز حول المسبح لمنع عدم سقوط الطفل في الحوض دون انتباه الأهل لمنع مزيد من الحوادث، خاصة وأن بعض الأهالي يصفون المسابح كنوع من البهاجة المنزلي دون اتخاذ الاشتراطات اللازمة خاصة في ظل وجود أطفال رضع، كذلك هناك أسر تترك وتهمل المسابح حتى تتجمع فيها الحشرات وأوراق الشجر مما يمنع أحياناً ملاحظة وجود غرقي في المسبح.

وأشار النقبني إلى ضرورة وجود طوق إنقاذ في أركان المسبح، كذلك توفير سترات نجاة، أو تطويق المسبح بسور، ووضع اشتراطات في أحواض السباحة المنزلية نفس توقيت الوافاة.

لضمان عدم المخاطرة بأرواح الأطفال، وأن يكون أفراد الأسرة أو حتى بعضهم ملمين بالسباحة للتدخل السريع، مؤكداً على أهمية وجود كاميرات تغطي منطقة المسبح ومتابعتها باستمرار، منوها إلى أن بعض الأسر تتشأن المسابح بأعماق تصل إلى 3 أمتار بدون أي حواجز مرتفعة وهو ما يزيد من احتمال غرق الأطفال في كافة أعمارهم. وقال إنه ينبغي على الأسر أن يتبدل كل ما في وسعها لرعاية أطفالهم، وتوعية أفرادها، لا سيما الأطفال بخطورة النزول إلى حوض سباحة دون اتخاذ تدابير السلامة اللازمة، منوهاً إلى أنه لو ثبت وجود إهمال متعمد من قبل الأهل أو الخدم أو الشخص المصاحب للطفل أثناء الغرق يتم تحويل الوفاة إلى قضية جنائية، ويتم توجيه تهمة تعرض حياة الآخرين للخطر للشخص المرافق للطفل في نفس توقيت الوفاة.